قال الكمال الغزي:

«كان ابن بلبان كثيراً ما يُورِدُ كلامَ الحافظِ أبي الحسن الزَّيْدِيْ، ويستحسنُهُ، وهو قولُهُ: «اجعلوا النَّوافلَ كالفرائضِ، والمعاصيَ كالكُفْر، والشهواتِ كالسُّمِّ، ومخالطةَ الناسِ كالنَّارِ، والغذاءَ كالدواءِ»

«النعت الأكمل» (٢٣٢)

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمدُهُ، ونستعينه ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ لهُ، وأشهد أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أما بعد:

فهذا ثَبَتٌ جديدٌ لعالمٍ من أبرز علماءِ الحنابلةِ في القرن الحادي عشر الهجري، هو الإمامُ العلاَّمةُ الفقيهُ المتبحِّرُ الشيخُ محمدُ بنُ بدرِ الدينِ بنِ عبدِ القادرِ الخزرجيُّ، البلبانيُّ، البعليُّ، الصَّالحيُّ، الدِّمشقيُّ، الحنبليُّ، المولود سنة (١٠٠٦هـ)، والمتوفى سنة (١٠٨٣ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

ويعتبرُ هذا الثَّبَتُ من الأثباتِ المجهولةِ بين أثباتِ الحديث وكتبه؛ إذ لم ترد الإشارةُ إليه في فهارسِ الكتبِ الحديثيةِ، أو في كتب الفهارسِ والمعاجمِ والأثباتِ، وربما كان سبب ذلك لطافة حَجْمِهِ، أو قلة الآخذينَ له عن صاحبِهِ؛ إذ غالبُ الأثباتِ المشهورةِ إنما شَهَرها تلاميذُ صاحبها لتوارد إجازتهم للطلبة بها.

وقد ظهر لي من خلال دراسة هذا الثبت: أنه من جمع وتأليف أحد

تلامذة البلباني، وليس من تأليفه نفسه، فقد ورد في مقدمة «الثبت» (ص: ٢٩) قوله: «فهذه الأوراق تتضمن أسانيد شيخنا وأستاذنا شيخ الإسلام الشيخ محمد البلباني الخزرجي في الكتب الستة وغيرها من الكتب الحديثية...»، ثم قال: «فأما صحيح البخاري، فيرويه شيخنا المذكور عن شيخ الإسلام.»...

وهذا النمط من التأليف معروفٌ عند علماءِ الحديثِ بـ«التخريج»، فيقال في وصف هذا التصنيف: «خرَّجَ له تلميذُهُ فلانٌ ثَبَتاً ذكر فيه أسانيدَهُ ومشايخَهُ»، وقد كَثُرتْ تخريجاتُ التَّلاميذِ لشيوخِهِمْ واشتهَرَتْ، خاصَّةً لدى الطبقة المتوسطة من علماءِ الحديثِ؛ كالأئمةِ: البرزاليِّ والمِزِّيِّ والذَّهبيِّ وابنِ حجرٍ العسقلانيِّ والسَّخاويِّ وغيرهم.

لكن مع تتبعي لهذا الثَّبَت، ولمصادرِ ترجمةِ صاحبِهِ العلامةِ البَلْبَانيِّ، لم أجد إشارةً إلى من خَرَّج له هذا الثَبَتَ، سوى الإشارةِ إلى أنه مَخَرَّجٌ في حياةِ صاحبِهِ ـ رحمه الله تعالى ـ، بدليل قولِهِ فيه عند ذكر إسناده لـ«مسندِ الفردوسِ» (ص: ٣٦) «فرواهُ شيخُنا المذكورُ محمدٌ الخزرجيُّ البلبانيُّ ـ أمتعُ اللَّهُ الوجودَ بحياتِهِ، ورزَقَهُ الحُسْنَى عنْدَ مماتِهِ ـ» .

أما منهجه فيه، فقد قسَّمهُ إلى قسمين متساويين ـ تقريباً ـ:

القسم الأول: ذكر فيه أسانيد العلامة البلبانيِّ إلى الكتب المتداولة المشهورةِ، وخاصةً كُتَبَ الحديث، والتي يكثُرُ احتياجُ الطلبة لأسانيدها، في أثناء قراءتهم، أو إقرائهم للكتب المذكورة، كصحيحي البخاريِّ ومسلمٍ، وسننِ أبي داودَ، والترمذيِّ، والنسائيِّ، وابنِ ماجه، وموطأ الإمامِ مالكٍ، ومسانيدِ الأئمةِ: الشافعيِّ، وأحمدِ بن حنبلٍ، ومسندِ

الفردوسِ، وتفسيرِ البَغَوي والثعالبي والقُرْطبي، وكتاب الترغيب والترهيبِ، وكتابِ الإحياءِ، ومؤلفاتِ الإمام النوويِّ، وبعض كُتُبِ السيرة النبويةِ، وكتب التصوفِ، وكلها مما هو متداولٌ مشهورٌ في حلقات العلم والتعليم آنذاك.

القسم الثاني: ذكر فيه أسانيد العلامة البلبانيِّ لفقه الإمام الشافعي، بطرقهِ المتنوعةِ، والمارَّةِ بمعظم أئمة الشَّافعيَّة من القرن الحادي عشر إلى عصر الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد كان الأَوْلى بمخرِّج الكتاب ذكرُ أسانيد البلبانيِّ في الفقهِ الحنبليِّ؛ لأنه مذهبُهُ، وبه اشتهر، بل هو إمام فيه، وصاحبُ مصنَّفاتٍ ومختصراتٍ وفتاوى، وغير ذلك.

إلا أنه يشفعُ له أمران:

أولهما: أن الإمام البلبانيِّ لم يكن مقتصراً في قراءتهِ وإقرائهِ على المذهب الحنبليِّ، بل كان يُقْرِئُ المذاهب الأربعة قاطبةً ـ كما سيأتي ذلكَ في ترجمتهِ ـ.

وثانيهما: أن هذا السندَ الذي ذكرهُ مخرِّجُ الثبت هنا قد يكونُ وجدَهُ بخطِّ الإمام البلباني، أو نقلَهُ من كُنَّاشِهِ؛ إذ جاء في آخره قوله (ص: ٦٣): «قال شيخنا العَلاَّمة الشيخُ محمدُ بن بدر الدين... : هذا ما وجدتُهُ من أسانيدِ شيخنا المذكورِ ـ رحمه الله تعالى ـ [يعني شيخهُ الشيخ أحمدَ بن يونسَ العيثاويَّ الشافعيَّ، والذي دار عليه إسنادُ الفقهِ الشافعيِّ كلِّهِ]، وأنا أروي عنه بالإجازةِ العامَّةِ جميعَ ما ذُكِرَ، وكلَّ ما يجوز له وعنه روايتُهُ، وما يُنسَبُ إليه معرفتُهُ ودرايتُهُ، وما يرويه مُطلقاً من قراءةٍ وسماعٍ وإجازةٍ ومناولةٍ ومكاتبةٍ ووجادَةٍ ومُراسلةٍ، في حديثٍ ومأثورٍ، ومنظومٍ ومنثورٍ،

ومنقولٍ ومعقولٍ، وأصولٍ وفروعٍ، وتصوُّفٍ، وجمعٍ وتأليفٍ واختصارٍ وتصنيفٍ، ووَعْظٍ وتذكِيرٍ، عن والدِهِ ومشايخِهِ الذين تقدم ذكرهم» .

فهذا النصُّ مما يُرَجِّحُ أنَّ هذا السَّندَ من صياغَةِ العلامة البلبانيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

توفرت لي نسختان جيدتان لهذا «الثبت»، كان عليهما الاعتماد في تحقيقه:

النسخة الأولى: نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق ـ حفظها الله تعالى من كُلِّ سوءٍ ـ، وهي في مجموعٍ برقم (٦٦٤٥).

وتقع هذه النسخة في (١٢) ورقة، بين (ق: ٣١)، و(ق: ٤٣)، وهي نسخة غير مؤرخة، ولم يذكر فيها اسمُ الناسخ، إلا أنه يترجح لي أن اسمه (قاسم نصري)؛ إذ قد ورد اسمه في الورقة الأولى من المخطوط، وخطه فيها متشابه مع خط النسخة كلها، وقد ذكر هنا إسناده إلى هذا الثبت فقال: «أجازني القلعيُّ، قال: أجازني البعليُّ، قال: أجازني أبو المواهبِ، قال: أجازني البلبانيّ، حَرَّرهُ الفقيرُ إليه ـ عَزَّ شَأْنُهُ ـ: قاسم نصري» .

وقد ذكر أعلى الورقة ترجمةً مختصرةً للعلامة البلباني جاء فيها: «الشمسُ محمدُ بنُ بدرِ الدينِ بنِ عبدِ القادرِ الخَزْرَجِيُّ الحَنْبَلِيُّ البَلْبانِيُّ البَعْلِيُّ الصالِحِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، المُعَمَّرُ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ، الزاهِدُ، من كبارِ أصحابِ الشِّهابِ ابن أبي الوفا الوفائيّ، وكان يُقْرِىءُ على المذاهِبِ الأربعةِ، وأجازَهُ الشهابُ أحمدُ بنُ يونُسَ العيثاويُّ، والشمس المَيْدانِيُّ، وغيرُهم، وأجازَ لأبي المواهبِ البَعْلِيِّ، ومحمدِ بنِ سليمانَ المَغْرِبيِّ،

وعبدِ القادِرِ بنِ عبدِ الهادي، وكانَتْ وفاتُه سنةَ (١٠٨٣هـ) ليلةَ الخميسِ حادي عَشَرَ رَجَبٍ الحَرامِ، ووُلِدَ سنةَ (١٠٠٥هـ) ودُفِنَ بالسَّفْحِ» .

وقد جعلتُ هذه النسخة أصلاً للعمل، ورمزت لها بحرف (أ).

النسخة الثانية: نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ حرسها الله تعالى من كل سوء ـ، وهي في مجموع برقم (٤٩ـ مجاميع تيمور)

وتقع في (٩) ورقات، وهي من موقوفات العلامة الشيخ عبد السلام الشطي الحنبلي (سنة ١٢٧٩هـ)، وعليها خطه.

وهذه النسخة في حقيقتها هي نسخة مُساعِدة لا نسخة أصلية؛ لأنها إجازةٌ صادرةٌ من العلامة الشيخ عبد القادر التغلبيِّ الحنبلي، لتلميذه الشيخ محمد بن زين الدين الكفيري.

وقد قدم لها الشيخُ التغلبي بمقدمةٍ ذكر فيها فضل الإسنادِ وشَرَفَهُ، وذكَرَ طَلَب التلميذِ المذكورِ للإجازةِ منه، ثم ذكر له إجازته له بأسانيد شيخهِ البلباني، ونقل فيها ثبت البلبانيِّ كاملاً، لكن مع تحويرٍ قليلٍ في الأسلوب والصياغة، لم تُضرَّ ببنية الثبت نفسه، وأذكُرُ هنا ـ للمقارنَةِ ـ نصَّين يتضح من خلالهِما الفرق بين نص الثبت الأصل، وإجازةِ التغلبي به.

قال في «الثبت» (ص: ٢٧) «فأما صحيح البخاري، فيرويه شيخنا المذكورُ عن شيخ الإسلام أحمد بن شيخِ الإسلامِ يونُسَ العيثاوي، عن والدِهِ بحق روايتِهِ للصحيح المذكورِ عن شيخِ الإسلامِ خاتِمةِ العلماء الأعلام أبي الصدق تقي الدين أبي بكر بن محمد بن محمد بن عبد اللَّهِ البلاطنسيِّ الشافعيِّ. » . . .

وقال في «الإجازة» : (ق٢/أ): «أما صحيح البخاري، فيرويه عن أئمةٍ معتبرينَ، منهم شيخ الإسلامِ شهاب الدين أحمد العيثاوي الشافعي، وله في روايات الصحيح طرقٌ متعددةٌ، كلها عاليةٌ مفيدةٌ، منها ما هو عن والده شيخِ الإسلامِ الشيخِ يونسَ العيثاوي، بحق روايته عن شيخ الإسلام، خاتمة العلماء الأعلام، أبي الصِّدقِ تقي الدين وأبي بكر بن محيي الدين محمد بن محمد بن عبد الله البلاطنسي الشافعي» .

فبالمقارنة بين النصين نجد أنه ليس هناك فرقٌ جوهريٌ بينهما، إنما الفرقُ في الصياغةِ والتعبيرِ عن السندِ، وإن كان قد ذكر عن العيثاوي أن له في «صحيح البخاري» طرقاً متعددةً، كلها عاليةٌ ومفيدةٌ، إلا أنه لم يذكر بعدُ أيَّ طريقٍ آخرَ مفيدٍ، فصارت الزيادةُ هذهِ إفادةً بلا جديدٍ، فلو ذكر لنا الطُّرَقَ المعنية لأضافَ لنا فائدةً جديدةً عن نصِّ الثبت نفسهِ.

وقد خطر لي ـ بادىءَ ذي بدء ـ أن أُفرد هذه الإجازةِ بالنسخِ وحدَها، وأُتبعها بالطبع ثبتَ البلباني، ثم وجدت أن في الأمر تكريراً للجهد، وإضاعةً للوقتِ، وتضخيماً للكتاب المطبوع بلا فائدةٍ مرجوةٍ منه، فعدَلتُ عن ذلك، واكتفيتُ بجعل هذه الإجازة نسخةً ثانيةً للثبت، أذكر منها الفروق الجوهرية بينها وبين نسخة الظاهرية.

إلا أنه بقى في هذه النسخةِ فائدتانِ لا بُدَّ لي من إثْبَاتِهما هُنَا :

الفائدة الأولى: وهي مقدِّمةُ البعليِّ للإجازةِ، ففيها فوائدُ جيدةٌ، وها هي ذي أَمَامَك :

قال ـ رحمه الله تعالى ـ (ق: ١/ب ـ ٢/أ:

واللَّهُ يقولُ الحقَّ، وهو يهدي السبيلَ

الحمدُ للَّهِ، مُوصِلِ مَنِ انقطعَ ببابِهِ طُرُقَ الخيراتِ، وجَابرِ قلوبِ الملتجئينَ بِجَنَابِهِ بإيصالِ تواتُرِ نِعَمِهِ الوَافِراتِ، وأشكرُهُ وأسألُهُ أن يَمُنَّ علينا والمسلمينَ بالحُسنَى من الخواتيمِ وأعمالِ الصالحاتِ، سبحانَهُ من إلهٍ: اشْتَهَرَ بالعِزَّةِ، وتفرَّدَ بالقُدرةِ، وَعَمَّ إحسانُهُ البَرِيَّاتِ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ لهُ، شهادةً تُزيلُ عن قائِلِها الشُّبُهاتِ، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ المرْسَلُ بالآياتِ البيِّناتِ، صلى الله عليهِ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وتابعيهِ وأحْزابِهِ الذين آووا الغَرِيْبَ، وأَقْرَوا الضيْفَ، ونَالوا بالانقيادِ إليهِ أرفعَ الدَرَجاتِ.

أما بعدُ:

فيقولُ الشيخُ الإمامُ، والحِبْرُ الهُمَامُ، العارفُ بربِّهِ القاهرِ، سَيِّدي الشيخُ عبدُ القادرِ، ابنُ الفردِ الكاملِ الشيخِ عمر التغلبيِّ ـ حفظهُ اللَّهُ تَعالى بلطفه اليَثْرِبِيِّ(١) ـ: إنّ العِلْمَ أشْرَفُ شيءٍ يتحلَّى به الإنسانُ، وأعظمُ وَصْفٍ تتكلَّمُ به الأعيانُ، وقد وَرَدَ في فَضْلِ العلمِ والعُلماءِ ما هو مُفَرَدٌ مشهورٌ، ومعروفٌ بينَ أهلِهِ ومأثورٌ.

فمن ذلك: قولُ اللَّهِ في مُحكم الآيات: ﴿يسعى نورهم بين أيديهم

وبأيمانهم بشراكم اليوم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم اليوم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم ﴾ [المجادلة: ١١].

وقولهُ في كتابِهِ المكنون: ﴿والأرض وما بينهما فليرتقوا فى الأسباب ﴾[الزمر: ٩].

والإسنادُ أصلٌ عظيمٌ، وخَطَرٌ جسيمٌ، وقد قال فيه بعضُ العلماءِ: إنه كالسَّيفِ للمقاتِلِ، وقال بعضُهم ـ أيضاً ـ مشيراً إليه: إنه كالسُّلَّم يُصْعَدُ عليهِ، وقال الإمامُ الطوسيُّ: قُرْبُ الأسانيد قربٌ إلى اللَّهِ، وشيوخُ الإنسانِ آباؤُهُ في الدِّينِ، ووصلةٌ بينَهُ وبينَ ربِّ العالمين.

فلهذا، لما رَغِبَ هذا الطريقَ المستقيمَ، والمنهجَ القويمَ، الشيخُ العمدةُ الأوحدُ شمسُ الدينِ محمدُ بنُ البارِعِالفاضِلِ المرحوم الشيخِ زينِ الدينِ عمر الملقَّب بـ«ابن اصطا العالم»، والشهيرَ نسبُهُ الميمونُ بـ«الكفيري» كَفّر الله ذنوبَهُ، وسَتَر عيوبَهُ، وبلَّغَهُ من فضلِهِ مطلوبَهُ، وفَعَلَ مثلَ ذلك بنا، وبإخوانِهِ وأحبابِهِ والمسلمينَ أجمعين.

التمسَ مني أن أُسْمِعَهُ الحديثَ المُسَلْسَلَ بالأوليَّةِ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «الرَّاحِمون يَرْحَمُهُمُ الرَّحمنُ، ارْحَمُوا مَنْ في الأَرْضِ، يَرْحَمُكُمْ مَنْ في السَّمَاءِ»، وأن أجيزَه بالحديثِ المُسَلْسَلِ بالدمشقيينَ، وبالحديثِ المُسَلْسَلِ بالمِصْرِيينَ، اللَّذين أرويهما وما قبلهُما بعمومِ الإجازة عن سيِّدنا ومولانا الشيخِ عبد الباقي الحنبليِّ، وأن أجيزَهُ بمؤلفاتي، ومُجازاتي، وما يجوزُ لي وعنِّي روايتهُ، بشرطِهِ المعتبرِ عند أَهْل الحديثِ والأَثَرِ ـ حفظهم الله سبحانه وتعالى ـ وأجبتُهُ إلى التماسِهِ،

راجياً بذلكَ الثَّوَابَ، من الملكِ الوهَّاب.

ثمَّ إني أعَرِّفُهُ أنَّي أخذْتُ العلومَ العلميَّةَ والعمليَّةَ وآلاتِهَا العقليَّةَ والنَّقْليَّةَ، من أئمةٍ كرام، وجَهَابِذَةٍ عظام، يضوعُ نَشْرُهُمْ، ويطولُ ذِكْرُهُمْ، أسانيدُهم في غايةِ الظُّهورِ والاشْتِهارِ، كالشَّمسِ في رابعةِ النَّهارِ، أذكرُ البعضَ منهم روماً للاختصارِ، جَمَعَنا الله بهم في مقعدِ صِدقٍ عندَ مليكٍ غَفَّارٍ.

فمنهم: العلامةُ الشيخُ عبدُ الباقي ـ المتقدمُ ذكرُهُ ـ.

ومنهم: شيخُ القُرَّاءِ، وتذكرةُ سيبويه والفَرَّاءِ، المحدِّث المُرَعْرَع، واللوذعيُّ المِصْقَع، الشيخُ أبو المواهبِ محمدٌ الحنبليُّ ـ حفظهُ الله تعالى الفردُ العلي ـ، فإنه أجازني بما تجوزُ له وعنه روايتُهُ.

ومنهم: العلاَّمةُ الشيخُ إبراهيمُ الكُورانيُّ ـ بلغهُ الله غايةَ الأمانيّ ـ؛ فإنه أجازني بما تجوز له وعنه روايتُهُ.

ومنهم: العلاّمةُ الشيخُ محمدٌ الرجموني، فإنه أجازني بمطلق الحديث من طريق القاضي شَمْهورَش، وبغيره من الفنونِ؛ كالفرائضِ والقراءاتِ، وغيرِ ذلك

ومنهم: العلاَّمةُ الفَهَّامَةُ، خاتِمةُ المحققينَ، وعُمدةُ المدققينَ، الشيخُ محمدُ بنُ الشيخِ نورِ الدينِ بنِ الشيخِ عبد القادرِ، الشهير بـ«ابن بَلْبَانَ»، الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، الحنبليُّ ـ رحمه الله تعالى ـ، فأجازني بالكُتُب السِّتَّةِ وغيرها، من: فقهٍ، وحديثٍ، وتفسيرٍ، وتصوُّفٍ، ومصنَّفاتٍ، وغيرِ ذلكَ، بعلوِّ سندِهِ، لتعودَ علينا بَرَكَةُ مَدَدِهِ، فنقولُ مبتدئاً أولاً بسندِ البُخَاريِّ ـ رضي الله عنه ـ: أما صحيحُ البخاريِّ. »....

ثم بدأ العلامةُ التغلبيُّ بذكر «ثبت» البلباني كامِلاً ـ كما أشرنا إليه سابقاً ـ.

الفائدة الثانية: كتب العلامة التغلبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بخطه المعروفِ، توثيقاً وتأكيداً لإجازتِهِ للكفيري، (ق: ٩/أ): ما نصُّهُ :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدُ للَّهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلّم، عَدَدَ . . . . .

وبعدُ: فقد أجبتُ الشيخَ الصالحَ الفَضِلَ المتقنَ الشيخَ محمداً الكفيريَّ إلى طلبهِ مني الإجازَةَ بـ«ثَبَتِ» سيدي وشيخي وأستاذي المرحوم الشيخِ محمدٍ البَلْبَانيِّ، فأجزتُهُ به، وبما يجوزُ لي وعني روايتُهُ، واسألُهُ ألاَّ ينساني وإخواني المسلمينَ من الدعاء. . . . . .

وكتبه الفقيرُ

عبدُ القادرِ التَّغلبيُّ

الحنبليُّ الشيبانيُّ

حامِداً مُصلِّياً

❐ ❐ ❐

أما منهجي المتبعُ في تحقيق الكتاب، فهو :

أولاً: اعتمادُ نسخة الظاهرية أصلاً، والمرموز لها بحرف (أ)، ثم نسخُها، ومقابلتُها بنسخة دار الكتب المصرية، والمرموز لها بحرف (ب)، مع إثباتِ الفروق الجوهريةِ في الحاشية، وهي التي تتعلق بالاختلاف في أسماء الكُتُبِ، وأسماءِ وأنسابِ الأعلامِ، أما فروق الصياغة فلم ألتفت إليها.

ثانياً: ضبطُ الكتابِ بالشَّكلِ، مع العناية بضبطِ ما يُشكِلُ من الأسماءِ، والأنسابِ، وإدخالُ علاماتِ الترقيم المعهودةِ.

ثالثاً: عدم التعليق على النصِّ، إلا بالشيء الضروري، حتى لا يتضخم حجم النصِّ التراثي، بما يمكن الرجوع إليه في كتب الفنِّ.

رابعاً: التقديم للكتاب، مع دراسةٍ مفصَّلةٍ عنه، والتعريف بصاحبهِ، ثم فهرسته ـ أخيراً ـ.

هذا وأسأل الله العظيم أن ينفع به كلَّ من قرأهُ أو اقتناهُ أو راجعَ فيه، وأن يكتب لي ثوابَهُ، إنه وليُّ ذلك والقادِرُ عليه، وصلى الله على نبينا محمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

نور الدين طالب

دُومة المحروسة

صفرَ/١٤٢٤هـ

❐ ❐ ❐